المحور الخامس

الاقتصاد العراقي 2022

ا. المتمرس د. كامل علاوي(*)

ا. د. عبد الحسين الغالبي(**)

تمهيد

شَهِد الاقتصاد العراقي تبايناً واضحاً في أدائه بسبب الصراع السياسي وعدم القدرة على تشكيل الحكومة العراقيّة إلّا في 27 تشرين الاول/أكتوبر 2022 من قبل السيد محمد شياع السوداني، بحيث لم يكن بمقدورها تصحيح المسار الاقتصادي خلال المتبقية من عام 2022، وانتهت تلك السنة بدون موازنة، في ظل سيادة عدم اليقين بشأن السياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومة.

الناتج المحلي الإجمالي

ارتفع معدل النمو الاقتصادي بشكل كبير نتيجة لارتفاع أسعار النفط بسبب الحرب الروسيّة الأوكرانيّة التي عمت الحالة الريعيّة للاقتصاد العراقي، فقد بلغ معدل النمو 27.1 في المائة سنة 2022 مقارنة مع سنة 2021 بالأسعار الجارية، وبلغ النمو الاقتصادي 4.9 في المائة بالأسعار الثابتة، بيد ان النمو بدون القطاع النفطي كان سالباً (0.08)، وهذا يؤشر استمرار هيمنة الريع النفطي وعدم الاستفادة من إرتفاع الإيرادات النفطيّة في تنويع الاقتصاد، بل كان تأثيرها سلبياً؛ فقد انخفضت مساهمة الصناعة التحويليّة التي تعد أساس تطور البلد من 2.1 في المائة سنة 2021 إلى 1.76 في المائة سنة 2022، ولم تكن القطّاعات الأخرى أفضل حالاً وكما يوضحها الجدول الآتي.

(*) أكاديمي واستاذ متمرس متقاعد في جامعة الكوفة.

(**) أكاديمي بجامعة الكوفة.

جدول (5-1): نسب مساهمة القطاعات الاقتصاديّة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للسنتين 2021-2022 (في المائة)

القطاعات	2021					2022				
	الفصل الاول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع	المجموع	الفصل الاول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع	المجموع
الزراعة والغابات والصيد وصيد الإسماك	2.8	5.58	4.1	3.2	4.0	2.11	4.91	1.56	2.54	2.85
التعدين والمقالع	44.3	44.2	45.9	47.1	45.8	57.82	58.80	58.14	54.08	57.32
النفط الخام	44.24	44.18	45.9	46.9	45.7	57.77	58.76	58.09	54.00	57.26
الانواع الأخرى من التعدين	0.06	0.05	0.1	0.1	0.1	0.05	0.05	0.05	0.08	0.05
الصناعة التحويلية	2.29	1.81	2.1	2	2.1	1.42	1.40	2.34	1.91	1.76
الكهرباء والماء	2.17	2.81	3.4	2.1	2.6	0.88	1.21	2.04	1.25	1.36
البناء والتشييد	2.57	2.26	2.6	5.7	3.4	1.96	1.96	2.01	3.33	2.29
النقل والاتصالات والخزن	9.88	9.77	9.9	9.9	9.9	8.72	8.72	8.72	8.72	8.72
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	8.94	9.03	8.6	7.9	8.6	6.40	5.41	5.92	6.74	6.08
المال والتأمين وخدمات العقارات	8.2	7.3	6.9	6.5	7.2	5.09	4.36	4.76	5.31	4.85
البنوك والتأمين	1.95	1.93	2	2	2	0.58	0.58	0.58	0.58	0.58
ملكية دور السكن	6.23	5.34	5	4.6	5.2	4.51	3.78	4.17	4.73	4.27
خدمات التنمية الإجتماعيّة والشخصية	18.9	17.2	17.7	16.9	17.7	16.00	13.52	14.92	16.50	15.14
الحكومة العامّة	15.24	14.05	14.54	14.1	14.6	12.46	10.53	11.64	12.79	11.78
الخدمات الشخصية	3.63	3.19	2.97	2.8	3.2	3.54	2.99	3.27	3.72	3.36
المجموع حسب الانشطة	101.05	101.2	101.2	101.2	101.2	100.39	100.39	100.39	100.39	100.39
ناقصاً: رسم الخدمة المحتسب	1.05	1.24	1.25	1.2	1.2	0.39	0.39	0.39	0.39	0.39
الناتج المحلي الاجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الناتج المحلي الإجمالي الصادرة من دائرة الحسابات القومية، الجهاز المركزي للإحصاء.

الموازنة الإتحاديّة

نجحت حكومة السيد الكاظمي بإجراء الانتخابات في 10 تشرين الاول/أكتوبر 2021، وعلى وفق الدستور العراقي لسنة 2005 فقد أصبحت حكومته حكومة تصريف اعمال، وبذلك لم يعد بمقدورها إعداد الموازنة، فاستمرت بالإنفاق وفقاً لمبدأ 12/1، وانتهت سنة 2022 بدون موازنة. وفي 16 آب/أغسطس 2022 قدّم السيد وزير الماليّة (علي عبد الأمير علاوي) استقالته وجاء فيها انه أكمل اعداد موازنة 2022 إلّا انه لا يمكن إقرارها بسبب الوضع الدستوري للحكومة، وذكر في استقالته أن «هناك إجراءات محدودة للغاية يمكن ان تقوم

بها حكومة تصريف الاعمال بدون سلطة قانونيّة حيث سلطاتي الوزارية مقيّدة بشدة تجعل من المستحيل تقريباً اطلاق أي إجراءات أو مبادرات جادة، وقد اكتمل العمل في موازنة 2022 منذ مدّة طويلة لكن لا يمكن تقديمها إلّا من قبل حكومة ذات صلاحيّات كاملة، فضلاً عن ان جهود الإصلاح لدينا معطلة بسبب عدم اليقين بشأن الاتجاه المستقبلي واولويات الحكومة القادمة، ونستطيع القول ان الوضع المالي غير معقول وغير مقبول».

وعند تدقيق ما تم انفاقه في عام 2022 نجد ان الحكومة منتهية الولاية لم تلتزم مبدأ الانفاق 12/1، وكما يشير الجدول (5-2) إلى ان الحكومة تجاوزت بمبلغ 15413 مليار دينار على موازنة 2021 هذا انتهاك على مبدأ الصرف المحدد وفق الفقرة أولاً/المادة 13 من قانون الإدارة الماليّة رقم 6 لسنة 2019، ومن الجدير بالذكر ان أعلى تجاوز هو في المستلزمات السلعيّة الذي بلغ 8010 مليار دينار.

جدول (5-2): مقارنة النفقات الفعلية بين عامي (2021-2022) (مليار دينار)

البيان	2021	2022	الفرق
تعويضات الموظفين	42447	43614	1167
المستلزمات الخدميّة	660	1142	482
المستلزمات السلعيّة	6311	14321	8010
صيانة الموجودات	670	613	-57
المنح والاعانات والفوائد والمصروفات الأخرى	13391	11246	-2145
الالتزامات والمساهمات الخارجيّة	38	40	2
الرعاية الإجتماعيّة	18979	24783	5804
النفقات الرأسمالية	365	261	-104
المديونيّة (خدمة الدين)	5792	8060	2268
البرامج الخاصّة	874	860	-14
المجموع	89527	104940	15413

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على حساب الدولة المنشور في موقع وزارة الماليّة العراقيّة:

http://www.mof.gov.iq

قانون الدعم الطارئ

ان عدم إقرار الموازنة الإتحاديّة لسنة 2022، وإرتفاع أسعار النفط من جهة، وإرتفاع أسعار الغذاء عالمياً بسبب الحرب الروسيّة الأوكرانيّة التي اندلعت في شباط/فبراير 2022 من جهة أخرى، فرض على الحكومة تقديم مسودة «قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية» بموجب قرار مجلس الوزراء 73 لسنة 2022، وجاء بالأسباب الموجبة للقانون (بغية تحقيق الأمن الغذائي وتخفيف حدة الفقر وتحقيق الإستقرار المالي في ظل التطورات العالمية الطارئة والاستمرار بتقديم الخدمات للمواطنين.....شرع هذا القانون)؛ وحدد سقف الانفاق بـ (25) ترليون ينفق وفق ما مبين في الجدولين (أ وب) الملحقين بالقانون.

لقد رُفض هذ القانون بعد تفسير المحكمة الإتحاديّة (لحكومة تصريف الأمور اليوميّة) بموجب قرارها 121/اتحادية 2022 في 15 أيار (مايو) 2022، وفي 17 أيار (مايو) 2022 أوضحت المحكمة الإتحاديّة بكتابها 909 بأنّ تصريف الاعمال اليوميّة يشمل (الغذاء والدواء والكهرباء ومتطلباتها وتوفير الأمن بكافة جوانبه...) مع وجوب مراعاة المادة 13 من قانون الإدارة الماليّة 6 لسنة 2019. مما دفع أكثر من خمسين نائباً لتقديم مسودّة تختلف عن المسودة التي قدمتها الحكومة، وقُرأ مشروع القانون القراءة الاولى والثانية وتم التصويت على القانون في الجلسة (11) لمجلس النواب التي انعقدت يوم الأربعاء 8 حزيران (يونيو) 2022، وأثناء الاعداد لانضاج القانون، وجّه السيد النائب الاول لمجلس النواب كتاباً إلى السيد وزير الماليّة بالعدد 1440 في 31 أيار (مايو) 2022 يتضمن عدداً من المقترحات يطلب إمكانية تضمينها بقانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية، أغلبها تخص العاملين بعقود وفق القرار 315، فضلاً عن الطلب بتعيين خريجي كليّات العلوم بالتنسيق مع وزارة الصحة، واستحداث درجات وظيفيّة إلى وزارة الصناعة. وبتاريخ 2 حزيران (يونيو) 2022 قدّمت رئيسة كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني مقترحات بموجب كتابها 91، يتضمن إدراج حصّة إقليم كردستان بنسبة (13.9) في المائة من التخصيصات التشغيلية والحاكمة والاستثماريّة وتخصيصات تنمية الأقاليم، ومقترح مستحقات الفلاحين في الإقليم للسنوات 2014-2015، وتحويل العقود الانتخابيّة إلى عقود تشغيليّة، وغيرها من المقترحات. وبتاريخ 7 حزيران (يونيو) وجّه النائب الثاني لرئيس مجلس النواب بكتابه ذي العدد 299 في 7 حزيران (يونيو) اللجنة الماليّة بتخصيص 1.5 ترليون من تخصيصات تنمية الأقاليم لبناء وحدات سكنيّة لعوائل الشهداء من أفراد الجيش العراقي وقوات البيشمركة والحشد الشعبي والأجهزة الأمنيّة لكونهم قارعوا الإرهاب.

وفي يوم الاثنين 7 حزيران (يونيو) 2022 صرّح السيد وزير الماليّة بأنّ المبلغ الإجمالي للقانون بلغ 26 ترليون بعد إضافة ترليون دينار للمتعاقدين وفق القرار 315 لسنة 2019، وان المبلغ الإجمالي قابل للتغيير في الوقت الذي انهت به اللجنة الماليّة الصياغة النهائيّة للقانون وأصبح جاهزاً للتصويت، وأضاف السيد الوزير لا حصّة لإقليم كردستان من تخصيصات القانون لكونه لم يسلم للحكومة الإتحاديّة أيّة إيرادات.

بلغت التخصيصات الكليّة للقانون 25 ترليون دينار، وزعت على الجدول (أ) الملحق بالقانون بلغت تخصيصاته 10.3 ترليون وزعت كما يأتي:

جدول (5-3): الجدول المرفق بقانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية

الجهة	المبلغ (مليار دينار)
وزارة التجارة: تحسين وشراء مفردات البطاقة التموينيّة وشراء محصول الحنطة المحلية أولاً ثم المستوردة والشلب والخزين الإستراتيجي واستحقاقات الفلاحين للسنوات السابقة)	5000
وزارة الكهرباء: (تسديد المديونيّة الخارجيّة وديون استيراد وشراء الغاز والطاقة)	4000
على مجلس الوزراء ووزارة الماليّة اتخاذ الإجراءات اللازمة لغرض تحويل المحاضرين والاداريين والإجراء والعقود كافة وقراء المقاييس في الوزارات كافة والجهات غير المرتبطة بوزارة وفق قرار مجلس الوزراء 315 المعدل بقرار رقم 337 لسنة 2019 وتلتزم وزارة الماليّة بتعيين الأوائل وحملة الشهادات العليا من الخريجين	1000
إعادة المفسوخة عقودهم من الأجهزة الأمنيّة والعسكريّة	300
المجموع	10300

وتضمن الجدول (ب) الملحق بالقانون 21 فقرة أساسيّة، أهمها تنمية الأقاليم بمبلغ 8 ترليون دينار، ومبلغ 678 مليار دينار إلى وزارة العمل، وترليون واحد تخصيصات البترودولار، و162 مليار للتعاقد مع حملة البكالوريوس والدبلوم بواقع 1000 عقد لكل محافظة وبراتب شهري قدره 300 ألف دينار لمدّة ثلاث سنوات، فضلاً عن تخصيص 250 مليار دينار لمحافظة النجف، و200 مليار دينار إلى محافظة كربلاء، و50 مليار دينار إلى محافظة صلاح الدين (سامراء)، ووزارة الزراعة 700 مليار دينار، ومؤسسة الشهداء 150 مليار دينار، ومؤسسة السجناء السياسيين 100 مليار دينار، فضلاً عن إضافة مبالغ لتكاليف انتاج النفط لشركة نفط البصرة ونفط الشمال، مع تخصيص 100 مليار دينار، وقد ورد في المادة (11) من القانون بتخصيص 50 في المائة من إيرادات المنافذ الحدوديّة إلى المحافظات التي فيها ومن ضمنها إقليم كردستان، والجدول الآتي يوضح تخصيصات الجدول (ب) في القانون المذكور.

جدول (5-4): الملحق بقانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي (مليار دينار)

ت		الجهة	مليار دينار
.1		تنمية الأقاليم للمحافظات غير المنتظمة في إقليم وتوزع بحسب النسب السكانيّة والفقر لكل محافظة على ان تخصص 30 في المائة من تخصيصات محافظة بغداد إلى أمانة بغداد.	8000
2		وزارة العمل والشؤون الإجتماعيّة (شمول الحماية الإجتماعيّة وذوي الاحتياجات الخاصّة على ان توزع وفق النسب السكانيّة للمحافظات) ومن ضمنها تمويل قانون الناجيات بمبلغ (خمسة وعشرون مليار دينار).	678
3		التعاقد مع حملة الشهادات (البكالوريوس والدبلوم) ولكافة الاختصاصات للعمل في دوائر المحافظة وادارتها المحلية للمحافظات غير المنتظمة في إقليم بواقع (1000) متعاقد لكل محافظة وبراتب شهري قدره ثلاثمائة ألف دينار شهرياً للمتعاقد الواحد لمدّة ثلاث سنوات لأغراض التدريب والتطوير.	162
.4		تخصيصات البترودولار وتوزع للمحافظات المنتجة أو المكررة للنفط وحسب نسبة الانتاج ويعتمد معدل انتاج عام 2019 لاحتساب النسب بين المحافظات وللمحافظة الاختيار بين الانتاج أو التكرير.	1000
5		وزارة الزراعة	700
	أ	بذور الحنطة والشعير والشلب والشعير العلفي والذرة الصفراء	150
	ب	دعم الأسمدة	300
	ج	دعم شراء الأعلاف	65
	د	مكافحة التصحر	5
	ه	دعم المبيدات	40
	و	دعم الادوية البيطريّة	25
	ز	دعم منظومة الري والطائرات الزراعيّة	40
	ح	تسديد مستحقات سابقة لبذور الحنطة، والشعير العلفي، وبذور الشلب والذرة الصفراء	75
6		وزارة النفط	500
	أ	تسديد كلف انتاج لشركة نفط البصرة	400
	ب	شركة نفط الشمال	100
.7		وزارة الاعمار والإسكان والهيأة العامّة للطرق والجسور ومشاريع جديدة ومستمرة	500
8		وزارة الموارد المائية	100
9		وزارة التربية/صيانة الأبنية المدرسية	125
10		تضاف إلى الفقرة 1 من هذا الجدول وتوزع على المحافظات وفق النسب الآتي (20 في المائة الديوانية، 20 في المائة المثنى، 15 في المائة بابل، 15 في المائة ميسان، 15 في المائة واسط، 15 في المائة صلاح الدين)	500
11		صندوق إعادة اعمار المناطق المتضررة من الإرهاب وصندوق اعمار ذي قار، وتوزع كالآتي:	750
	أ	صندوق إعادة اعمار المناطق المتضررة من الإرهاب وبضمنها شمال بابل	550
	ب	صندوق اعمار ذي قار	200
12		قانون تعويض المتضررين جرّاء العمليات الحربيّة، والاخطاء العسكريّة، والعمليات الإرهابيّة رقم 20 لسنة 2009 المعدل	300
13		مؤسسة الشهداء منح وتحويلات ماليّة/شراء أراضي لبناء مجمعات سكنيّة/تكاليف فتح المقابر الجماعية	150
14		مؤسسة السجناء السياسيين والمفصولين السياسيين	100
15		قيادة قوات الحدود	25

ت		الجهة	مليار دينار
16		تخصيص 50 في المائة من إيرادات المنافذ الحدوديّة إلى المحافظات بما فيها محافظات إقليم كردستان الموجود فيها المنافذ على ان تخصص تلك المبالغ لتقديم الخدمات للمحافظة أو انجاز مشاريع استثمارية أو تشغيليّة أو تمويل المشاريع المستمرة في المحافظة أو اعمار المنافذ الحدوديّة في كل محافظة اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2022	
17		وزارة الصحة/شراء ادوية مرضى السرطان ومرضى فقر الدم الوراثي	150
18		ديوان الرقابة الماليّة/برنامج التحول الرقمي والتدقيق الالكتروني	10
19		الأجهزة الأمنيّة، والعسكريّة، وتوزع بقرار من مجلس الوزراء	400
20		تنمية الأقاليم	500
	أ	محافظة النجف الاشرف	250
	ب	محافظة كربلاء المقدسة	200
	ج	محافظة صلاح الدين/سامراء	50
21		وزارة الهجرة والمهجرين لإغاثة النازحين	50

المصدر: الوقائع العراقيّة 4681 في 4 تموز/يوليو 2022

وبنظرة إلى القانون نجد انه لم يقتصر على مواجهة الأزمات التي اوجبت التفكير في تشريعه (الكهرباء، واستيراد الحنطة، وتوفير مفردات البطاقة التموينيّة) بل تضمن فقرات أخرى لا علاقة لها بالأمن الغذائي ولا بالتنمية مثل دفع تكاليف انتاج النفط وتخصيص مبالغ للمشاريع الخدميّة الجديدة، والمشاريع المتوقفة والمتلكئة، فضلاً عن السماح لوزير الماليّة بالاقتراض الداخلي والخارجي، وفي مسودة مجلس الوزراء حُدد سقف الاقتراض بمبلغ 10 ترليون دينار، بيد ان القانون الذي صوت عليه مجلس النواب خلا من هذا القيد.

يمكن القول أن القانون هو عبارة عن موازنة مصغرة، وكان من الاجدى العمل على الفقرة ثالثاً من المادة 13 من قانون الإدارة الماليّة رقم 6 لسنة 2019، التي تنص على «الصرف بنسبة (12/1) (واحد/اثني عشر) فما دون من إجمالي المصروفات الفعلية للنفقات الجارية للسنة المالية السابقة بعد استبعاد المصروفات غير المتكررة، على أساس شهري ولحين المصادقة على الموازنة العامة الاتحادية» ولكنّ المشكلة هي في توصيف حكومة الكاظمي بعد الانتخابات، هل هي حكومة تصريف الأمور الماليّة أم حكومة مستقيلة... وإعداد موازنة وفق بيانات موازنة 2021 التي لا تتجاوز 102 ترليون بدون السلف.

جدول (5-5): المبالغ المنفقة من قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية خلال عام (2022)

الوزارة	(مليار دينار)			(نسبة مئوية)		
	الموازنة الجارية	الموازنة الاستثماريّة	مجموع الموازنتين	نسبة الجارية	نسبة الاستثماريّة	النسبة الاجماليّة
مجلس النواب	10348	0	10348	0.08	0.00	0.04
مجلس الوزراء	723833	550000	1273833	5.51	5.05	5.30
الماليّة	11214	531901	543115	0.09	4.88	2.26
الداخليّة	175000	20000	195000	1.33	0.18	0.81
العمل والشؤون الإجتماعيّة	670029	0	670029	5.10	0.00	2.79
الصحة والبيئة	154038	0	154038	1.17	0.00	0.64
الدفاع	140021	0	140021	1.07	0.00	0.58
العدل	59	0	59	0.00	0.00	0.00
التربية	309087	0	309087	2.35	0.00	1.29
الشباب والرياضة	82	0	82	0.00	0.00	0.00
التجارة	4564980	0	4564980	34.76	0.00	19.00
الثقافة	12	0	12	0.00	0.00	0.00
الاعمار والإسكان والبلديات	28280	500000	528280	0.22	4.59	2.20
الزراعة	70000	0	70000	0.53	0.00	0.29
الموارد المائية	114978	0	114978	0.88	0.00	0.48
النفط	500000	0	500000	3.81	0.00	2.08
التخطيط	186	0	186	0.00	0.00	0.00
الصناعة والمعادن	745	0	745	0.01	0.00	0.00
التعليم العالي والبحث العلمي	152	0	152	0.00	0.00	0.00
الكهرباء	4020523	0	4020523	30.61	0.00	16.73
الاتصالات	37	0	37	0.00	0.00	0.00
المهجرين والمهاجرين	50016	0	50016	0.38	0.00	0.21
دوائر غير مرتبطة بوزارة	60711	339964	400675	0.46	3.12	1.67
محافظة البصرة	547809	1016062	1563871	4.17	9.33	6.51
نينوى	74637	1056953	1131590	0.57	9.70	4.71
بغداد	106551	1285272	1391823	0.81	11.80	5.79
ذي قار	73200	811184	884384	0.56	7.45	3.68
ديالى	106538	405238	511776	0.81	3.72	2.13
بابل	62612	531195	593807	0.48	4.88	2.47
الانبار	252720	420197	672917	1.92	3.86	2.80
ميسان	35294	531854	567148	0.27	4.88	2.36
واسط	57126	447033	504159	0.43	4.10	2.10
النجف الاشرف	44257	592332	636589	0.34	5.44	2.65

الوزارة	(مليار دينار)			(نسبة مئوية)		
	الموازنة الجارية	الموازنة الاستثماريّة	مجموع الموازنتين	نسبة الجارية	نسبة الاستثماريّة	النسبة الاجماليّة
الديوانية	81833	499497	581330	0.62	4.58	2.42
المثنى	19072	365220	384292	0.15	3.35	1.60
كربلاء	24954	476894	501848	0.19	4.38	2.09
صلاح الدين	43676	514229	557905	0.33	4.72	2.32
مجلس الدولة	23	0	23	0.00	0.00	0.00
المجموع	13134633	10895025	24029658	100.00	100.00	100.00

المصدر: وزارة الماليّة، دائرة المحاسبة، تقرير التمويل ذي العدد 2193 في 2023/2/7

السؤال الذي يُطرح في هذا المقام، هل الحكومة قادرة على الانفاق؟ لم تنشر الحكومة أي بيانات أو معلومات عن الانفاق الفعلي ونسب الانجاز المتحققة من تخصيصات قانون الدعم الطارئ، بيد ان التجربة تشير إلى ان الحكومة غير قادرة على الانفاق، على سبيل المثال بلغت نسبة تنفيذ موازنة عام 2021 بدون السلف حوالي 78.8 في المائة، مما يدل على تدني كفاءة الأجهزة التنفيذية أو ان مجلس النواب أقرّ موازنة أكبر من قدرة الحكومة على التنفيذ، نستنتج من ذلك ان إضافة مبالغ إلى حدود الصرف التي حددها قانون الإدارة الماليّة قد يثير المخاوف من شبهات الفساد التي قد ترافق عمليّة التنفيذ، وهناك مبرر آخر لتدني نسب التنفيذ هي ان وزارة الماليّة لا تمول وحدات الانفاق بالتخصيصات المقرة لها في قانون الموازنة بشكل كامل، فضلاً عن ان هناك طفرة في حجم المبالغ المخصصة مثلاً تنمية الأقاليم من 4 ترليونات في موازنة 2021 إلى 8 ترليون في القانون، علماً ان حجم الانفاق الفعلي خلال سنة 2021 بلغ 1.459 ترليون دينار، ووزارة التجارة من 794 مليار دينار إلى 5 ترليون دينار، وهذه تثير الشكوك في قدرة الأجهزة التنفيذيّة، فضلاً عن ان المادة (9) من القانون ألزمت وزارتي التخطيط والماليّة بإطلاق الصرف وتمويل وحدات الانفاق وقُيدت المبالغ المتبقيّة التي تم تمويلها ولم تصرف أو لم تمول من التخصيصات المرصدة في القانون إلى حساب الأمانات ليتم الاستمرار في صرفها في سنة 2023. ومن خلال النظر إلى قانون الدعم الطارئ نلاحظ فقدانه إلى أي رؤية اقتصاديّة، لكونه جاء تجاوزاً على قانون الموازنة وبعيداً عن الأسباب الموجبة له، فقد تضمن فقرات لا علاقة لها بالتنمية ولا بالدعم الطارئ.

حساب الدولة لسنة 2022

يشير الشكل الآتي إلى الإيرادات بشقيها النفطية وغير النفطية، بلغت الإيرادات النفطيّة 154038 مليار دينار وشكلت نسبة 95 في المائة في سنة 2022 بعد ان كانت نسبتها 89 في المائة في سنة 2021، وهذا يدل على عدم قدرة الحكومة على تنويع مصادر الإيرادات، وهيمنة الريع النفطي الذي تناسبت الإيرادات غير النفطيّة معه عكسياً، فضلاً عن ان قيمة الإيرادات غير النفطيّة قد انخفضت كقيمة مطلقة، من 12459 مليار دينار سنة 2021 إلى 7659 مليار دينار سنة 2022 وبنسب انخفاض بلغت (38.5) في المائة. ومن الجدير بالذكر ان الإيرادات العامّة لم تتضمن إيرادات النفط المذكورة في الجدول أعلاه الصادرات النفطيّة من إقليم كردستان.

وبحسب وزارة النفط بلغت الإيرادات النفطيّة 167575 مليار دينار عام 2022، ويفارق 13536 مليار دينار عن المسجلة لدى وزارة الماليّة بسبب التباطؤ الزمني بين المبيعات وإستلام العوائد، بيد انه لم يتم توضيح الإيرادات المدورة من سنة سابقة لاستلامها بسنة الموازنة، وهذا يتطلب مزيداً من الشفافيّة والافصاح عن الإيرادات وتفاصيلها.

شكل (5-1): الإيرادات العامة للسنتين الماليتين 2021-2022 (مليار دينار)

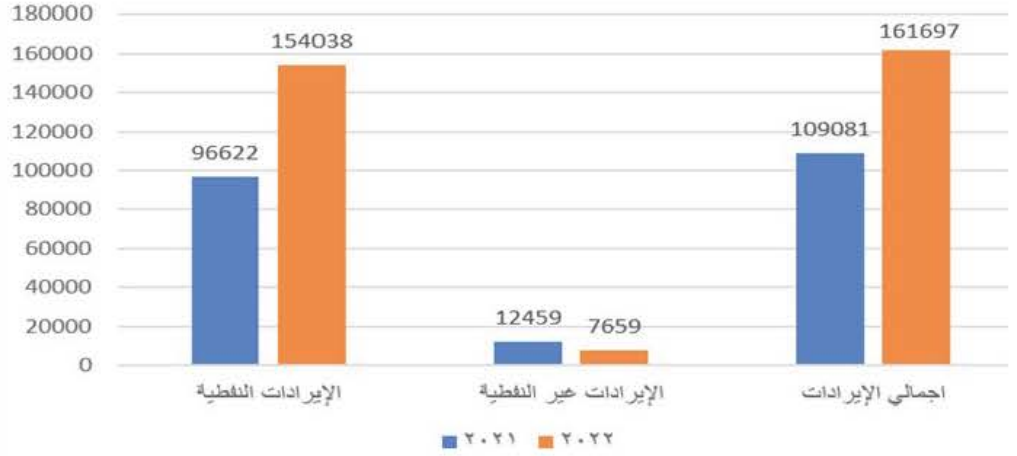

المصدر: وزارة المالية، حساب الدولة لشهر كانون الأول (ديسمبر) 2021 و2022

ويشير حساب الدولة إلى تفاصيل الإيرادات؛ إذ نرى ان جميعها انخفضت ما عدا الرسوم والايرادات الرأسماليّة، وكان الانخفاض الأكبر في الإيرادات التحويلية التي بلغت قيمة الانخفاض فيها 3948 مليار دينار، ولم توضح وزارة الماليّة الاختلال في هيكل الإيرادات.

جدول (5-6): هيكل الإيرادات للسنتين 2021-2022 (مليار دينار)

نوع الإيرادات	2021	2022	الفرق
الإيرادات النفطيّة والثروات المعدنية	95270	153623	58353
الضرائب على الدخول والثروات	3252	2778	-474
الضرائب السلعية ورسوم الانتاج	1284	1133	-151
الرسوم	1138	1258	120
حصّة الموازنة من أرباح القطاع العام	1514	641	-873
الإيرادات التحويلية	4990	1042	-3948
إيرادات أخرى	1562	1124	-438
الإيرادات الرأسمالية	71	97	26
المجموع	109081	161696	52615

المصدر: وزارة الماليّة، حساب الدولة لغاية كانون الاول 2022

بلغت النفقات الاجماليّة 116960 مليار دينار عراقي منها 104941 مليار دينار كنفقات جارية و12081 مليار دينار كنفقات استثمارية، واذا أضفنا السلف البالغة 14864 مليار دينار يكون إجمالي النفقات 131824 ترليون دينار، وتشكل النفقات الاجماليّة 89.7 في المائة والنفقات الاستثماريّة تشكل ما نسبته 10.3 في المائة، ويوضح الشكل البياني الآتي تفاصيل النفقات الجارية، إذ بلغت 104940 مليار دينار شكلت تعويضات الموظفين منها ما نسبته 41.6 في المائة، وتأتي الرعاية الإجتماعيّة بنسبة 23.6 في المائة، والمستلزمات السلعية 13.7 في المائة.

شكل (5-2): تفاصيل الإيرادات العامة الفعلية لسنة 2022 (مليار دينار)

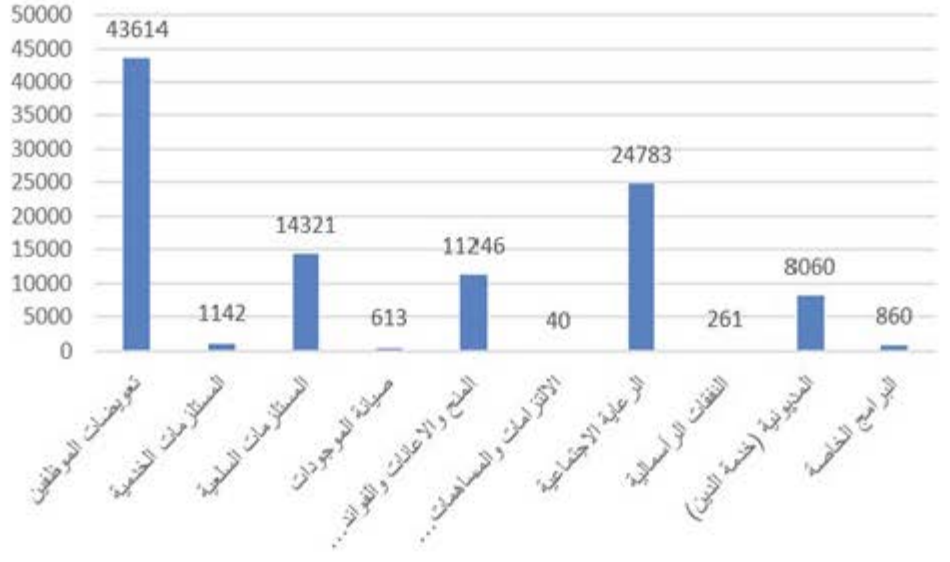

المصدر: وزارة الماليّة حساب الدولة للسنتين 2021 و2022

وقد شكّلت تعويضات الموظفين والرعاية الإجتماعيّة ما نسبته 65 في المائة من النفقات الجارية؛ وهي نسبة عالية جداً لا تتلاءم مع رؤية الحكومة في الإصلاح الاقتصادي، وتحتاج إلى حلول استثنائية تستهدف تنويع الاقتصاد من خلال تشجيع القطاع الخاص أو الذهاب إلى أسلوب المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص، ونجد عند مقارنة النفقات العامّة الفعليّة ما بين سنة 2022 مع 2021 ان الحكومة لم تلتزم بمبدأ الانفاق 12/1 من موازنة 2021 لعدم إقرار موازنة 2022 وعلى افتراض ان جميع النفقات غير متكررة نجد ان هناك زيادة دون توضيح الأسباب، ويمكن ان نستنتج ان الزيادة في النفقات العامّة جاءت بعد إرتفاع أسعار النفط التي بلغت كمعدل 94.35 دولار/برميل، فيما كان أعلى سعر وصلت إليه في حزيران/يونيو 2022 بلغ 112.209 دولار/برميل، وكما موضح في الجدول الآتي.

جدول (5-7): سعر بيع النفط العراقي والايرادات النفطيّة الشهرية ومعدل التصدير اليومي لسنة 2022

الشهر	متوسط السعر في الشهر(دولار/برميل)	الإيرادات النفطيّة (مليون دولار)	معدل التصدير اليومي	الإيرادات النفطيّة (مليار دينار)
كانون الثاني/يناير	68.637	8322.7	3.203	12067.88
شباط /فبراير	94.936	8809.2	3.314	12773.34
آذار /مارس	108.503	10913.2	3.244	15824.14
نيسان/أبريل	104.637	10609.3	3.38	15383.42
أيار/مايو	112.191	11477.5	3.3	16642.37
حزيران/يونيو	112.209	11354.5	3.373	16464.09
تموز/يوليو	101.268	10368.4	3.303	15034.11
آب/أغسطس	95.12	9688.9	3.289	14048.91
أيلول/سبتمبر	89.56	8845.4	3.292	12825.85
تشرين الأول/أكتوبر	88.539	9281.6	3.382	13458.39
تشرين الثاني/نوفمبر	82.004	8189.6	3.329	11874.92
كانون الأول/ديسمبر	74.636	7708.6	3.329	11177.41
الاجمالي	94.353	115568.8	3.3115	167574.8

المصدر: وزارة النفط العراقيّة https://www.oil.gov.iq

يشير الجدول الآتي إلى حساب الفائض المتحقق الذي بلغ 29855 مليار دينار وإذا اضفنا المبالغ المخصصة إلى قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية والبالغة 25 ترليون دينار يكون الفائض 4855 مليار دينار.

جدول (5-8): حساب الفائض لسنة 2022 (مليار دينار)

التفاصيل	الفعلي
الإيرادات الكلية	161679
اجمالي النفقات	116960
مجموع السلف	14864
السلف+ اجمالي الموازنة	131824
الفائض	29855
تخصيصات الدعم الطارئ	25000
الفائض النهائي	4855

المصدر: مع عمل الباحث بالاستناد إلى حساب الدولة لسنة 2022

مما يثيره الجدول الآتي من ملاحظات ان بعض المحافظات ارتفعت فيها النفقات الاستثماريّة بشكل كبير، كانت أكبر زيادة في محافظة البصرة بلغت 594 مليار دينار تأتي في المرتبة الثانية محافظة الانبار بمبلغ 564 مليار دينار، وأقل زيادة في محافظة الديوانية إذ لم ترتفع سوى 37 مليار دينار ومحافظة النجف الاشرف 52 مليار دينار، وميسان 74 مليار دينار، وبابل 78 مليار دينار، والمثنى التي تعد أكثر المحافظات فقراً لم تزدد سوى 82 مليار دينار، ومجموع الزيادة في المحافظات الخمسة أعلاه 323 مليار دينار، وهو أقل من الزيادة لمحافظة

البصرة بـ 271 مليار دينار، وأقل من الزيادة لمحافظة الانبار بـ 241 مليار دينار، وأقل من الزيادة الحاصلة لمحافظ بغداد بـ 15 مليار دينار، وهذا يؤشر التوزيع غير العادل للنفقات الاستثماريّة بين المحافظات، وقد يرجع السبب في هذا التباين إلى قوّة العامل السياسي.

جدول (5-9): النفقات الاستثماريّة على مستوى المحافظات للسنتين 2021-2022

المحافظة	2021	2022	مقدار الزيادة
البصرة	862	1456	594
نينوى	116	379	263
بغداد	66	404	338
ذي قار	87	0	0
ديالى	78	178	100
بابل	106	184	78
الانبار	388	952	564
ميسان	62	136	74
واسط	83	255	172
النجف الاشرف	101	153	52
الديوانية	57	94	37
المثنى	86	168	82
كربلاء المقدسة	107	237	130
صلاح الدين	83	110	27

المصدر: وزارة الماليّة، حساب الدولة للسنتين 2021-2022.

البنك المركزي والتقلبات السياسيّة

بدأت ملامح التحرك السياسي نحو البنك المركزي ومحاولات التدخل في سياساته بحلول الأعوام التي بدأ يظهر فيها عجز بالموازنة الحكوميّة بدءاً من العام 2009، إذ توجهت انظار الحكومة نحو احتياطيات البنك المركزي ولكن الدكتور سنان الشبيبي محافظ البنك المركزي الاسبق أكد العمل آنذاك بالاستقلالية التي دأب على التحرك وفقا لها طوال المدّة الماضية، ولم يلبِ طلبات الحكومة ومحاولاتها خرق الاستقلاليّة، وهنا أضحت توجهات الحكومة وسعيها نحو إقالة المحافظ أو إجبار البنك المركزي قضائيا بعرض سياساته النقديّة على الحكومة لتكون هي صاحبة الرأي النهائي، ولابد من التنويه إلى ان الصفة التنفيذية لعمل البنك المركزي هي التي توجب ان يكون مستقلا عن سلطة الحكومة؛ كي لا يخضع لأهوائها ورغباتها الانتخابيّة وجعل البنك المركزي سلطة نقدية مستقلة بعيدة عن المحاصصة، والتيارات السياسيّة والحزبية.

وفعلاً فقد تم إصدار مذكرة قبض بحق الشبيبي ونائبه الدكتور مظهر محمد صالح (وهما خارج العراق) فضلاً عن مجموعة من العاملين في البنك المركزي وايداعهم التوقيف باستثناء الشبيبي الذي بقي خارج العراق،

وتكليف رئيس ديوان الرقابة الماليّة الاسبق الدكتور عبدالباسط تركي الحديثي بإدارة البنك المركزي وكالة في تشرين الأول/أكتوبر 2012 وهذا بحد ذاته يعد مخالفة كبيرة إذ انه لا يجوز وجود الشخص نفسه على رأس اكبر مؤسسة ماليّة (البنك المركزي) إضافة الى وظيفته على رأس ديوان الرقابة الماليّة، وعلى الرغم من ذلك فقد استمر الحديثي محافظاً للبنك المركزي ورئيسا لديوان الرقابة الماليّة حتى احالته إلى التقاعد في أيلول/ سبتمبر من عام 2014. وقامت حكومة تصريف الاعمال المنتهية ولايتها في حينها باتخاذ قرار بتعيين السيد على محسن إسماعيل العلاق بمنصب محافظ البنك المركزي، واستمر محافظاً طوال مدّة حكومتي السيد حيدر العبادي والسيد عادل عبد المهدي، لحين تولي السيد مصطفى الكاظمي رئاسة مجلس الوزراء الذي عين مصطفى غالب مخيف محافظاً للبنك المركزي في أيلول/سبتمبر عام 2020. وبعد تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة السيد محمد شياع السوداني تم اعفاء السيد مصطفى غالب مخيف واعيد تعيين السيد على محسن العلاق محافظاً للبنك المركزي في كانون الثاني/يناير 2023، وهي الولاية الثانية له على خلفيّة الاضطرابات التي اصابت سعر الصرف الأجنبي امام الدينار العراقي، والمشاكل المتولدة عن آلية عمل نافذة بيع وشراء العملة الأجنبيّة، وضرورة تطبيقها لنظام الرقابة على الحوالات التي فرضها الاحتياطي الفيدرالي الامريكي الذي يدقق ويؤكد على الرقابة الماليّة لتحركات العملة الأجنبيّة ومساراتها عبر القنوات الماليّة العالمية. ويلاحظ من كل هذه المتغيرات ان البنك المركزي خضع للمحاصصة الحزبية والرغبات السياسيّة وكان المفروض ان يبقى مستقلا وكما يصفه خبراء الاقتصاد بانه محكمة الاقتصاد.

سياسة سعر الصرف في ظل ضعف الاستقلالية

استمرت قوة الدينار تقود الاقتصاد نحو مزيد من الانكشاف الاقتصادي، وزيادة الاستيرادات حتى نهاية عام 2020؛ فقد اتخذ البنك المركزي بدفع من الحكومة قراراً بتخفيض قيمة الدينار أي رفع سعر الصرف الأجنبي إلى (1450) دينار/دولار، ومع ان القرار كان متأخراً، وان نسبة التخفيض كانت كبير وصلت إلى (23 في المائة)، إلّا انه كان يجب اتخاذ هذا القرار، وكان الاحرى بالبنك التوجه نحو التخفيض منذ عام 2014 باستعمال نظام الربط الزاحف (Crawling Peg System) حتى يصل إلى هذه النسبة في عام 2020.

وهنا لابد من التنويه إلى ان هناك دراسات داخل البنك المركزي نفسه كانت ترى ان سعر الصرف يجب ان يرتفع إلى (1650) دينار/دولار، وان صندوق النقد الدولي كان قد نصح البنك المركزي بأنّ يكون السعر (1850) دينار/دولار، ولكن القرار بأنّ يكون السعر بهذا المستوى جاء من الحكومة وليس من البنك، ولم يكن الغرض منه تحسين القطاعات الانتاجيّة أو تقليل الاستيرادات على الأقل؛ بل كان لغرض معالجة العجز الذي تعاني منه الموازنة نتيجة الانفاق الحكومي الكبير، وهذا تدخل سياسي واضح يضعف استقلاليّة البنك المركزي التي هي أصلاً في انحدار مستمر منذ عام 2012. ولكن مع ذلك فقد انعكس بشكل مباشر في زيادة الاحتياطيات إذ بلغت نسبة النمو فيها 18.15 في المائة عام 2021 عن عام 2020 الذي كانت نسبة نمو الاحتياطيات فيه سالبة (-20.12 في المائة)، وتزايدت إلى (51.43 في المائة) في عام 2022 كما يوضح الجدول (5-10) وبلغت الاحتياطيات (92526) مليار دينار في نهاية عام 2021 بينما بلغت (140086) مليار دينار في نهاية عام 2022.

جدول (5-10): تطور الاحتياطيات الأجنبيّة خلال المدّة (2021 - 2022) (مليار دينار)

الشهر والسنة	الاحتياطيات	سعر الصرف (دينار\ دولار)	الشهر والسنة	الاحتياطيات	سعر الصرف (دينار\ دولار)
كانون الثاني 2021	80286	1450	كانون الثاني 2022	90658	1450
نيسان 2021	86408	1450	نيسان 2022	102112	1450
تموز 2021	87085	1450	تموز 2022	114949	1450
تشرين الاول 2021	90985	1450	تشرين الاول 2022	123811	1450
كانون الاول 2021	92526	1450	كانون الاول 2022	140086	1450

المصدر: البنك المركزي العراقي: الموقع الاحصائي https://cbiraq.org

ويلاحظ من الجدول (5-11) ان إرتفاعات سعر الصرف الموازي خلال العام 2022 عند مقارنتها بالعام 2021 كانت طفيفة إذ بلغ معدلها السنوي (0.7 في المائة)، ماعدا بعض الأشهر من السنة حصلت فيها إرتفاعات مفاجئة كما في شهر آذار/مارس إذ بلغ الفرق بين العامين لهذا الشهر (19.7 في المائة) والذي يمكن ان يكون ناجم عن الزيادة الكبيرة في مبيعات الحكومة للبنك المركزي من الدولار والتي بلغت (5200) مليون دولار في هذا الشهر، والتي زادت بنسبة (70 في المائة) عن شهر شباط/فبراير وهذا يفسر الزيادة الشهريّة الكبيرة في الانفاق الحكومي وقد قوبلت هذه الزيادة باستقرار مبيعات النافذة من الدولار، مما ولّد طلبا على الدولار وولّد، في الوقت نفسه، ضغطاً على سعر الصرف الأجنبي خلال الشهر.

جدول (5-11) سعر الصرف الموازي للعامين 2021 و2022 (دينار\ دولار)

الشهر	2021	2022	التغير في المائة
كانون الثاني/يناير	1444	1482	2.6
شباط/فبراير	1452	1471	1.3
آذار/مارس	1229	1471	19.7
نيسان/ابريل	1474	1480	0.4
أيار /مايو	1486	1480	0.4-
حزيران/يونيو	1487	1485	0.1-
تموز/يوليو	1475	1485	0.7
آب/أغسطس	1475	1485	0.7
أيلول/سبتمبر	1474	1478	0.3
تشرين الأول/أكتوبر	1474	1471	0.2-
تشرين الثاني/نوفمبر	1480	1480	0
كانون الأول/ديسمبر	1480	1512	2.2
المعدل السنوي	1471	1482	0.7

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الأرقام القياسيّة لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في الاقتصاد العراقي لعام 2022، 2023

ولا ينبغي ان يتراجع البنك المركزي عن قراره والاستمرار بالحفاظ على السعر (1450) دينار/دولار، ومن ثم الانتقال إلى مرحلة أخرى بعد (4-5) سنوات برفع السعر أكثر لمواجهة التغييرات التي ستتخذها دول الجوار أو الشركاء التجاريين ولاسيما الدول التي نستورد منها السلع والخدمات.

وهنا لابد من تحليل لهذه العمليّة، فإنّ ضبط التحويلات وما يتعلق بها وتطبيق نظام الرقابة على الحوالات الخارجية لا تستوجب تخفيض سعر الصرف؛ لأن المشكلة هي ليست بالسعر، وانما بالطلب المتزايد على الدولار نتيجة تهريبه إلى دول مشمولة بالعقوبات الأمريكيّة (روسيا وإيران)، وعليه فهل من المنطق الاقتصادي مواجهة الطلب المتزايد على الدولار بتخفيض سعره ام برفعه؟ ان تخفيض سعر الصرف بشكل غير مدروس اقتصادياً أو لاعتبارات سياسية انما يأتي في سياق الكسب الانتخابي.

نافذة بيع العملة الأجنبيّة والضغوط الدوليّة

تميزت مشتريات النافذة من الحكومة بالإستقرار خلال عام 2021، إذ وصلت لأعلى قيمة لها في شهر اب/ أغسطس إذ بلغت (4810) مليون دولار كما في الجدول (5-12)، فيما كانت أدنى قيمة هي في شهر كانون الثاني/يناير إذ بلغت (2000) مليون دولار. وكانت المشتريات تتميز بنوع من التوازن خلال تلك السنة ما عدا شهر كانون الثاني/يناير 2021 الذي كانت قيمته منخفضةً جداً. وكان مجموع المشتريات السنوية هو (45997) مليون دولار وبمعدل شهري (3833) مليون دينار، اما مبيعات النافذة بمجملها في عام 2021 فقد بلغت (37097) مليون دولار وبمعدل شهري وصل إلى (3091) مليون دولار وكانت اعلى قيمة لها (4824) مليون دولار في شهر حزيران/يونيو، واقل قيمة في شهر كانون الثاني/يناير (492) مليون دولار. وكما هو الحال في المشتريات فإنّ المبيعات كانت متقاربة ما عدا الشهر الاول من السنة. وحصيلة لعام 2021 فانه قد تم توفير مبلغ (8900) مليون دولار للاحتياطيات من فرق المبيعات عن المشتريات.

وفي العام 2022 زادت مشتريات النافذة عن السنة السابقة كما يلاحظ من الجدول (5-12) إذ بلغت (53355) مليون دولار وبمعدل شهري قدره (4446) مليون دولار، وبفارق شهري بلغ (613) مليون دولار عن العام السابق؛ نتيجة تحسن أسعار النفط، وإرتفاع الايرادات الحكوميّة من العوائد النفطيّة، والانتهاء من ملف التعويضات مع الكويت الذي سمح بزيادة الإيرادات النفطيّة المتدفقة للحكومة. اما المبيعات في عام 2022 فقد وصلت إلى (46806) مليون دولار، وبمعدل شهري بلغ (3901) مليون دولار زاد على المعدل الشهري للسنة السابقة بمقدار (810) مليون دولار. ويأتي التوسع في المبيعات لتلبية الطلب المحلي على الدولار؛ والذي يمكن ان يُعزى إلى زيادة الانفاق الحكومي على الرغم من عدم إقرار الموازنة العامّة واشباع الانفاق الحكومي عن طريق تخصيصات قانون الدعم الطارئ، وقد تم توفير مبلغ قداره (6549) مليون دولار للاحتياطيات، وهو الفرق بين المشتريات والمبيعات خلال عام 2022.

أثارت هذه المبيعات الكبيرة خلال العامين والتي وصلت إلى (83903) مليون دولار حفيظة الولايات المتحدة الأمريكيّة، ولاسيما بعد فضيحة سرقة الأمانات الضريبيّة والتي سميت بـ«سرقة القرن» والتي وصلت مبالغها إلى ما يقرب من (2500) مليون دولار، فضلاً عن التجارة الكبيرة مع بعض الدول التي فرضت عليها عقوبات دوليّة

ومنها ايران وروسيا، لاسيما بعد الحرب الروسيّة الأوكرانيّة ورغبة الولايات المتحدة في تضييق الخناق على روسيا، الأمر الذي دفع الاحتياطي الفدرالي ووزارة الخزانة الأمريكيّة إلى ضرورة تطبيق العراق نظام يتتبع حركة الأموال بدقة مما عرقل عمل النافذة، ولاسيما في البيع من خلال الحوالة والتي يتم تمويل حركة التجارة من خلالها، وتشكل نسبتها ما يقرب من (90 في المائة) من المبيعات اليوميّة للنافذة، ومن ثمّ فإنّ هذه العرقلة دفعت التجار نحو التوجه إلى السوق النقدي لتلبية طلبهم التجاري على الدولار، الامر الذي رفع سعر الصرف كثيراً في أواخر عام 2022، ولكن بعد الاتفاق مع وزارة الخزانة والاحتياطي الفدرالي الأمريكيين حول ترتيبات اتباع منصة التحويل المالي تمت السيطرة جزئيا على إرتفاع سعر الدولار. وتزايد المبيعات من خلال الحوالات التي تلبي شروط نظام التحويل.

جدول (5-12): مشتريات النافذة ومبيعاتها للعامين 2021 و2022 (مليون دولار)

السنة	الشهر	المشتريات من الحكومة	مبيعات الحوالات	المبيعات النقديّة	المجموع
2021	كانون الثاني/يناير	2000	490	2	492
	شباط/فبراير	3290	1175	1	1176
	آذار/مارس	3773	1441	0	1441
	نيسان/ابريل	4355	2836	273	3109
	أيار /مايو	3050	2206	433	2639
	حزيران/يونيو	4319	4067	757	4824
	تموز/يوليو	3050	2336	607	2946
	آب/أغسطس	4810	3730	983	4713
	أيلول/سبتمبر	4150	3537	912	4449
	تشرين الأول/أكتوبر	4100	2356	792	3147
	تشرين الثاني/نوفمبر	4350	3110	937	4047
	كانون الأول/ديسمبر	4750	3190	924	4114
2022	كانون الثاني/يناير	5405	3132	969	4101
	شباط/فبراير	3050	2862	798	3660
	آذار/مارس	5200	3134	859	3993
	نيسان/ابريل	4950	3270	710	3980
	أيار /مايو	5750	2845	604	3449
	حزيران/يونيو	5000	4507	810	5317
	تموز/يوليو	4500	3411	543	3954
	آب/أغسطس	6500	4715	834	5549
	أيلول/سبتمبر	2500	3971	753	4724
	تشرين الأول/أكتوبر	3500	4094	758	4852
	تشرين الثاني/نوفمبر	1000	1478	577	2055
	كانون الأول/ديسمبر	6000	312	860	1172

المصدر: البنك المركزي العراقي: الموقع الاحصائي https://cbiraq.org

العملة المصدرة وعرض النقد في ظل إفراط الانفاق الحكومي

ان عمليات التعقيم التي يقوم بها البنك المركزي من خلال مبيعات نافذة العملة الأجنبيّة، لسحب الدينار المتولد عن الانفاق الحكومي الواسع لم تجدِ نفعا في الحد من التزايد في العملة المصدرة والتوسع في المعروض النقدي. كما يلاحظ ذلك في الجدول (5-13) فإنّ العملة المصدرة في تزايد مستمر خلال العامين 2021 و2022، لا بل تزايدت في العام الأخير أكثر من الذي سبقه فقد وصلت العملة المصدرة الى (68948) مليار دينار في مطلع عام 2021 وبلغت في نهايته (76562) مليار دينار بنسبة نمو (11 في المائة) خلال العام. وكذلك زاد عرض النقد الضيق بنسبة (13.8 في المائة)، وعرض النقد الواسع بنسبة (14.6 في المائة). وعند مقارنة تلك النسب مع العام 2022 نجد ان هناك زيادة في العملة المصدرة إذ بلغت في مطلع هذا العام (78207) مليار دينار، وفي نهايته وصلت إلى (87562) مليار دينار، وبنسبة نمو مقدارها (12 في المائة) للعملة المصدرة، ونما عرض النقد الضيق بنسبة (22.5 في المائة)، وعرض النقد الواسع بنسبة (20.5 في المائة)، وهذه النسب تفوق مثيلاتها في العام السابق.

جدول (5-13): الأساس النقدي وعرض النقد للعامين 2021 و2022 (مليار دينار)

السنة	الشهر	العملة المصدرة	عرض النقد الضيق	عرض النقد الواسع
2021	كانون الثاني/يناير	68948	105363	122037
	شباط/فبراير	70743	108926	125762
	آذار/مارس	74576	111604	128693
	نيسان/ابريل	73675	112444	129860
	أيار /مايو	76010	115377	132950
	حزيران/يونيو	74648	115632	133547
	تموز/يوليو	75363	116885	134911
	آب/أغسطس	75429	117216	135604
	أيلول/سبتمبر	75186	116314	135101
	تشرين الأول/أكتوبر	76166	119015	137855
	تشرين الثاني/نوفمبر	76851	117793	136915
	كانون الأول/ديسمبر	76562	119944	139886
2022	كانون الثاني/يناير	78207	119550	139567
	شباط/فبراير	79292	121578	141848
	آذار/مارس	80895	122636	143176
	نيسان/ابريل	81439	125249	146019
	أيار /مايو	83348	125098	146009
	حزيران/يونيو	82970	128861	150010
	تموز/يوليو	82638	130607	151762
	آب/أغسطس	82781	132909	153983
	أيلول/سبتمبر	81671	132769	153728
	تشرين الأول/أكتوبر	82586	136166	157418
	تشرين الثاني/نوفمبر	84309	140357	161714
	كانون الأول/ديسمبر	87562	146399	168203

المصدر: البنك المركزي العراقي: الموقع الاحصائي https://cbiraq.org

ان الزيادة المتولدة في الانفاق الحكومي عن قانون الدعم الطارئ قد عملت على توسيع الكميّات المصدرة من النقود، والتي تضاعفت بفعل المضاعف النقدي، وولدت عرضا من النقد في الاقتصاد ينعكس بآثاره على التضخم وإرتفاع مستويات الأسعار، والمدفوعة هي أصلاً بالتضخم المستورد الناجم عن تزايد سعر الصرف الأجنبي أمام الدينار إثر تغييره في نهاية عام 2020. وكما تمت الإشارة في موضع سابق فإن زيادة المبيعات الدولارية لسحب الدينار من التداول لم تنفع في الحد من هذا الإصدار المفرط؛ لذا كان لابد للسلطة النقديّة من اللجوء إلى وسائل أخرى إلى جانب مبيعات الدولار لسحب الفائض النقدي من الاقتصاد.

وأمام كل هذه المتغيرات الضاغطة على البنك المركزي والمتمثلة بالإنفاق الحكومي غير المنضبط، والتجارة الخارجيّة المنفلتة غير المقيّدة بضوابط الحاجة الاقتصاديّة الفعلية، والضغوط الدوليّة المبنية على مصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط والاقصى، والحرب الروسيّة الأوكرانيّة، وما نتج عنها من مضاعفات في إرتفاع أسعار المواد الغذائيّة، فضلاً عن الضغوط على العراق للحد من تجارته مع تلك الدول والضوابط الصارمة التي يقتضيها نظام الرقابة على التحويلات الماليّة المختلفة، وفي ظل سلطة نقدية ضعيفة الاستقلاليّة امام الحكومة والتي استمرت منذ عام 2012 وتتزايد سنوياً وما ينعكس من آثار لها على السياسة النقديّة وسياسة سعر الصرف الأجنبي، فإنّ المركزي عمل جاهداً للسيطرة على المعروض النقدي والسيولة المحليّة من خلال سياسة التعقيم المشار اليها سابقاً.

التضخم: نهاية لمطاف الإصدار النقدي

ان الترابط الوثيق بين المتغيرات الاقتصاديّة يجعل من أحدها مؤثراً في الآخر، فالإنفاق الحكومي المفرط سيؤثر حتماً في زيادة المعروض النقدي، والذي يضغط على نافذة بيع العملة الأجنبيّة لتلبية احتياجات الطلب المحلي على العملة الأجنبيّة المدفوع بالزيادة في الإصدار النقدي وزيادة الاستيراد، والذي لم تفلح معه سياسة التعقيم التي يسعى البنك المركزي لضبط السيولة المحلية من خلالها. والحصيلة النهائيّة لكل هذه السلسلة من المتغيرات تقع على عاتق المستهلك النهائي من خلال إرتفاع مستويات التضخم. فيلاحظ من الجدول (5-14) ان معدلات التضخم قد ارتفعت عام 2022 على مدار اشهر السنة، وكان اكثرها إرتفاعاً شهر حزيران/يونيو مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق، إذ وصل التضخم فيه إلى (5.5 في المائة)، واقلها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر (4.2 في المائة) مقارنة مع الشهر نفسه من العام السابق، بينما كان المعدل السنوي لعام 2022 مقارنة مع سابقه هو (4.9 في المائة)، وقد جاءت اغلب هذه الإرتفاعات في مستويات التضخم من مجاميع معينة من السلع والخدمات واهمّها كان الإرتفاع في مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية ولاسيما الخضراوات والحبوب واللحوم والزيوت والدهون، إلى جانب مجموعة امدادات الكهرباء والماء ومجموعة الوقود ومجموعة المطاعم والفنادق ومجموعة السلع والخدمات المتنوعة. ومما يلاحظ على المجموعات فإنّ مصدر الإرتفاعات قد جاء من مجموعة امدادات الكهرباء والماء خلال الأشهر السبعة من اذار/مارس وحتى أيلول/سبتمبر 2022 والتي ترتفع فيها درجات الحرارة، وكذلك مجموعة التعليم خلال النصف الاول من العام إلى جانب الإرتفاعات المتواضعة في المجاميع السلعية الأخرى.

جدول (5-14): الرقم القياسي لأسعار المستهلك بسنة أساس 2012 لعامي 2021 و2022 (نسبة مئوية)

الشهر	2021	2022	التضخم السنوي
كانون الثاني/يناير	108.8	114.6	5.3
شباط/فبراير	109.6	115.1	5
آذار/مارس	110.3	116	5.2
نيسان/ابريل	110.4	116.2	5.3
أيار /مايو	110.4	116.4	5.4
حزيران/يونيو	111.1	117.2	5.5
تموز/يوليو	111.8	117.8	5.4
آب/أغسطس	113.1	118.1	4.4
أيلول/سبتمبر	112.3	118.3	5.3
تشرين الأول/أكتوبر	112.7	117.8	4.5
تشرين الثاني/نوفمبر	113.3	118.1	4.2
كانون الأول/ديسمبر	113.6	118.5	4.3
المعدل السنوي	111.5	117.0	4.9

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الأرقام القياسيّة لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في الاقتصاد العراقي لعام 2022، 2023.

ماذا عن 2023

حقق العراق فائضاً مالياً في عام 2022 بفضل إرتفاع أسعار النفط عالمياً، بيد ان الوضع في عام 2023 يختلف لكون أسعار النفط قد تنخفض، بالرغم من أن التسريبات بشأن موازنة 2023 تشير الى اعتماد سعر 70 دولار للبرميل، وهذا يمثل تحدياً حقيقياً للاقتصاد العراقي إذ يصبح العجز في الموازنة حقيقياً. ومن جهة أخرى لابد من إعادة النظر في حجم الموازنة لتنسجم مع الإمكانيات الماليّة والضغط على النفقات التشغيليّة بشكل كبير والتوسع في النفقات الاستثماريّة، شريطة ان لا يكون على حساب القطاع الخاص، والإسراع بإقرار الموازنة العامّة لكونها المحرك الأساس للاقتصاد في هذه المرحلة.

ولازالت الفجوة بين سعر الصرف الإسمي وسعر الصرف الموازي كبيرة تصل إلى أكثر من 100 نقطة على الرغم من كل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والبنك المركزي، بيد انها لم تستطع ردم تلك الفجوة بسبب عمليات التهريب والتحايل وغسيل الأموال. ويمكن ان يواجه البنك المركزي المشكلة بأساليب أكثر تأثيراً مثل إيجاد آليّة مناسبة لتمويل التجارة مع إيران، وإلزام صغار التجار بدخول المنصة وعدم اللجوء إلى السوق الموازية، في الختام نأمل تجاوز المشاكل التي يتعرض لها البلد.